لِقَضيَّة القُدسِ جُذورٌ عميقةٌ وأبعادٌ كثيرةٌ، ولها مضاعفاتٌ تجعلُها قضيَّة تتقاطعُ فيها جملة قضايا رُوحيَّة وماديَّة، سياسيَّة ورمزيَّة، وجدانيَّة وعقلانيَّة، تتفاعلُ منذُ عشرات السِّنين بل مِئَات العُقود.
وارتباطُ الشَّعب الفلسطينيِّ والشُّعوب العربيَّة بالقُدس ارتباطٌ لا فَكَاكَ منه، بالإيمان كما بوعي الذَّات والذَّاكرة والتُّراث.
وقضيَّة القُدس قضيَّة كونيَّة؛ لأنها تتَّصل بمسائلَ تتعدَّى السِّياقَ الجُغرافيّ، إلى تعلُّقِ المؤمنين بالمدينة مَحَجَّة لا نظيرَ لها، مستقرة في مخيلتِهم مدينة السَّلام واللِّقاء.
وتأتي مُصَادرتُهَا، حيًّا بعد حيٍّ، من قِبل الاحتلال الإسرائيليّ، كما جاء اعتراف الولايات المتَّحدة لها عاصمةً موحدةً لإسرائيلَ، لتضعَ القانونَ الدَّوليّ أمام الامتحان، بفعلِ التَّناقض الصَّارخ بينه وبين مُصَادرة الأراضي وضمِّها، وتغييرِ مَعَالمِ المدينة وطابِعِها التُّرَاثي، وتَقييدِ حُريَّة الانتقالِ فيها وإليها، وُصُولاً إلى نوعٍ من التَّطهير العِرقيِّ الَّذي يُخرِجُ المَقدِسِيِّين من ديارِهم بالإرهابِ والضَّغط والقوَّة العاريةِ والاحتيال.
وهي قضيَّة كونيَّة أخيرًا؛ يعني: أنَّها قضيَّة التَّنوُّع الدِّينيّ والثَّقافيّ في المُدن الكبرى الَّتي تنتمي إلى التُّراث العالَميِّ.
لقد اختارَ رئيسُ الولايات المتَّحدة تجاهُلَ كُلِّ ذلك -وكثيرٌ منه يجهلُه في الأساس- وانتهكَ قِيمًا كونيَّةً، وأساءَ إلى المشاعرِ الدِّينيَّةِ لفئاتٍ واسعةٍ من المؤمنين. فعلَ كُلّ ذلك استرضاءً لجماعاتِ الضَّغطِ اليهوديَّةِ المُناصِرةِ لإسرائيلَ والنَّافذة، واستجابة لوعُودٍ انتخابيَّةٍ اقتطعها مسايرةً لكُتلةٍ مِن مؤيديه، يتراوحُ حجمُها بين رُبعِ ناخبيه وثُلثهم، وهي تضمُّ فئةً من الإنجيليين المحافظين، اعتنقوا أو أيَّدُوا الصُّهيونيَّة المسيحيَّة، وقد نشأت هذه الحركةُ في بريطانيا في القرنِ السَّابع عشر، ثُمَّ هَمَدَت في القرن التَّالي؛ لتعودَ في مطلع القرنِ التَّاسع عشر ردَّةَ فعلٍ على العقلانيَّة، وقِيَمِ الثَّورة الفرنسيَّة.
ولا يخفى على الدَّارسين أنَّ أكثريَّة القائلين بهذه الفكرةِ لم يعرفوا حُبَّ السَّاميَّة، كما تُسمَّى في الكتابات الغربيَّة، بل جَنَحَ بعضُهم نحوَ اللاساميَّة. وفي المُجمَلِ طَغَت على مواقِفِهم الرَّغبَةُ في دَفعِ اليهودِ إلى مُغَادَرَةِ أُوروبا، وهم ليسُوا منها، والذَّهابُ إلى حيثُما يُفتَرضُ أن يكونُوا،

أي: إلى فلسطينَ، وانطبعَ ببعضِ أفكارِ الصَّهاينة المسيحيِّين وعدُ (بلفور) منذُ مائة عام، وقامت على أساسِ دعاواها هيئاتٌ منظَّمة في الولايات المتَّحدة تَصَاعَدَ نفوذُها في مطالِعِ القرنِ الواحدِ والعشرين من خلالِ تشكيلِ أدواتٍ سياسيَّة اصطلح على تسميتها"اليمين المسيحيù".
ويتأسَّسُ تأييدُ الهيئاتِ المذكورةِ لإسرائيلَ ولغُلاة المستوطنين فيها، على فكرةِ تحقيقِ بعضِ النُّبوءَات الَّتي جاء ذكرُها في العهدِ القديمِ، علمًا بأنَّ تفسيرَ النُبوءاتِ عُمُومًا مسألةٌ خلافيَّة بين المسيحيِّين؛ فمعظمُ المسيحيِّين قرأ العهدَ القديمَ -وعبر العُصور- قراءةً تأويليَّةً في ضوء العهد الجديد، لكنَّ هؤلاء الصهاينة، ما قبل صُهيونيَّة (هرتزل) فسَّروا الكِتَاب المُقدَس حرفيًا، ثُمَّ خلطوا بين نصوصٍ كتابية منتقاة، لاسيما من نبوءات دانيال، فقالوا: بالحِقبات المتعاقبة الَّتي تحقِّقُ مقاصدَ الله، وآخرها اجتماعُ اليهودِ على أرض فلسطين تمهيدًا لمَجِيءِ المسيح الثَّانِي.
لم يأتِ موقفُ الرَّئيس الأمريكي من عدم، حينَ اختار- بخلاف أسلافه الثَّلاثة- تنفيذَ قرار الكونغرس الصَّادر في أكتوبر عام ١٩٩٥م بصيغة القانون ١٠٤ -٤٥، والقاضي بنقلِ السَّفارة الأمريكية إلى القُدس، والَّتي نعتَها بغيرِ المجزأة والموحَّدة.
لم يكتفِ القانونُ المذكور بالقرار، بل سوَّغه بتفصيلاتٍ من ديباجته بصفاقةٍ لا سابقَ لها في التَّاريخ الحديث. فالدِّيباجةُ المذكورة تُحيي القُدسَ عاصمةً لإسرائيلَ، وتستنكرُ منعَ الوصولِ إلى حائطِ المبكى ما بين عامي ١٩٤٩م و ١٩٦٧م، وتُثنِي على تدابيرِ إسرائيلَ في المدينة منذُ ١٩٦٧م، وتمتدِحُ رِعايةَ إسرائيلَ واحترامَها لحقوقِ الجميع، وتحتفلُ بالذِّكرى الثَّامنة والعشرين لتوحيدِ القُدس، وتُشِيدُ بذكرى الثَّلاثة آلاف سنة لتأسيس مدينة داوود.
وتضيفُ الدِّيباجةُ: "بقيت القُدس منذُ ثلاثة آلاف سنة المركزَ الرُّوحيّ لليهوديَّة، وهي تعتبرُ أيضًا مُقَدَّسَة من قِبَلِ أعضاءِ دياناتٍ أخرىù كذا.
وتختصرُ الديباجةُ وقد خطَّتها يد"ايباكù (لجنة الشؤون العامة الأمريكيَّة الإسرائيليَّة) الدَّعاوى الصُّهيونيَّة في استيلائها على القُدس، ومواصلةِ ابتلاعِها.

ففي الدَّعاوى المذكورة، يجري الحطُّ من قَدرِ تعَلُّق المسلمين بالقُدس، والاستخفافُ بعاطفة المسيحيِّين الدينيَّة، الَّذين لا تشاركُ أكثريتهم في جهاتِ العالَمِ الأربع، نظرة الأقليَّة الَّتي ترى في المدينة المُقَدَّسَة مجردَ مسرحٍ لأحداثِ نهاية الأزمنة.
أمَّا القانونُ الأمريكيّ فيُعطي اليهودَ الإسرائيليِّين حُقُوقًا لا شريكَ لهم فيها، ويؤيّدُ ادعاءهم ضمانَ الحُريَّة الدِّينيَّة.ولا تحسبُ الدَّعاوى المذكورة حسابًا لسُكَّان المدينة الأصليين وحقوقِهم، بل تبلغ الوقاحةُ في القانون الأمريكيّ حدَّ الإشادةِ باحترامِ إسرائيلَ لتلك الحقوق.
في هذا السِّياق، لا بُدَّ لنا من العودةِ إلى الأفعالِ التَّأسيسيَّة الَّتي جعلت من قضيَّة القُدس اليومَ ما يشغلُنا في هذا المؤتمرِ الكريمِ.
فمن المعلومِ أنَّ الجمعيةَ العامَّةَ للأمم المتَّحدة، أوصت في عام ١٩٤٧م بقيام دولةٍ يهوديَّةٍ وأخرى عربيَّة، وإنشاءِ نظام خاصٍّ للقُدس في كيانٍ منفصل Corpus Separatum. قبلت القياداتُ الصُّهيونيَّة لفظيًّا قرارَ التَّقسيم، إلا أنَّ العقودَ اللاحقةَ بيَّنت أنَّ إسرائيلَ لم تكتفِ بإقامة دولةٍ على جزءٍ من فلسطينَ التَّاريخيَّة، بل أسقطت ما سُمِّي وضعَ القُدس الخاصِّ.
كانت القيادةُ الصُّهيونيَّة -وتشهدُ على ذلك المعاركُ العسكريَّة وخططها- على ربطِ الدَّولة اليهوديَّة المنشأة بالقُدس المدعُوَّة كيانًا منفصلاً، وبما أنَّ هذا الكيانَ يقعُ في عُمق الأراضي العربيَّة-، أي: في وسط الدَّولة العربيَّة حسبَ قرارِ التَّقسيم- فانَّ الرَّبطَ بين الدَّولة اليهوديَّة والقُدس لم يكن ممكنًا إلا بالقوَّة العسكريَّة. ولذلك فإنَّ السَّيطرة اليهوديَّة الرَّاهنة على القُدس الغربيَّة - وما يُسمَّى المَمَرّ الَّذي يصلُها بالسَّاحل- تحققت بالاحتلال العسكريّ، وخَرقًا لقرارِ التَّقسيم الَّذي أنشأ الدَّولةَ اليهوديَّة.
بعبارةٍ أُخرَى، خرقت إسرائيلُ من اليوم الأول القرارَ الأُمَمِيّ الَّذي استمدت منه شرعيتَها. وهذا هو السَّببُ الَّذي دفعَ المجتمع الدَّوليّ -بما فيه الولايات المتَّحدة قبل ١٩٩٥م- إلى عدمِ الاعترافِ بالسِّيادة الإسرائيليِّة على القُدسِ الغربيَّة ولا باحتلال القُدس الشَّرقيَّة، ويظهرُ ذلك في أكثرِ من مئةِ قرار للجمعية العامة للأممِ المتَّحدة ومجلس الأمن، واليونسكو، ومجلس حُقوق الإنسان.
هناك حجَّتان تستخدمهما إسرائيلُ في تبريرِ استيلاءها على القُدس.

تقولُ الأولى: إنَّ الأردنَ منعَ وصول اليهودِ إلى حائط المبكى، أو الحائط الغربي(حائط البراق، كما نُسَمِّيه)، وذلك بين هدنة ١٩٤٩م وحرب ١٩٦٧م.
والأُخرَى: أنَّ الأردنَ أطلقَ الرَّصاصات الأولى في القُدس عام ١٩٦٧م.
وقيل: عن عدم الوصول إلى حائط المبكى إنَّه مثالٌ على التَّعصبِ الإسلاميِّ، وهذا هراءٌ تبدده معاملةُ المسلمين لليهودِ في القُدس منذُ أكثر من ألف عام، هذا مع العلم أنَّه يتضحُ في السِّجل التَّاريخي أنَّ حائط المبكى لم يكن قط قبل المشروع الصُّهيونيّ في فلسطينَ موضعَ خلافٍ عربيٍّ يهوديٍّ. لم يَدَّعِ اليهودُ مِلكيَّةَ الحائطِ المذكور، بل أقرُّوا أنه وقفٌ إسلاميٌّ، لكنهم رأوا فيه من صنفِ الأملاكِ الربانيَّة بالمعنى العادي.
لقد وقعَ الوصولُ إلى الحائط ضحيةَ حرب ١٩٤٨م ذاتها، والَّتي أدت إلى فقدانِ حقوقٍ فلسطينيَّة كثيرةٍ.
وردًّا على ذلك يحِقُّ للمرء أن يتساءلَ عن حريَّة الوصولِ اليوم إلى الأماكنِ الإسلاميَّة والمسيحيَّة الَّتي يُحرَمُ منها مئاتُ الآلاف من أبناء الشَّعب الفلسطيني وبناته.
أمَّا قصةُ الرّصاصة الأولى التي تسوقها إسرائيلُ في معرضِ حديثها بشأنِ الدِّفاع عن النِّفسِ، فهي تطمسُ الحقيقةَ. إنَّ الرَّصاصة الأولى في حرب ١٩٦٧م كانت إسرائيليَّةً.
من جهة أخرى: لا يستقيمُ النّقاشُ حولَ وَحدةِ القُدس في ظِلِّ إغفالِ الحقائقِ التَّاريخيَّة؛ فـ٦٦ ممَّا يُسمَّى القُدس الموحدة أرضٌ احتُلت بالقوَّة عام ١٩٦٧م. قبل ١٩٤٨م كانت الملكيةُ اليهوديَّة أقل من ٣ وحتَّى الحي اليهودي في البلدة القديمة كان يهوديًّا بالاستئجار، فأغلبيةُ الأملاك هي لعائلات مَقدِسيَّة. وليست الحدودُ البلدية الموسَّعة للقُدس تُخُومُ طُمُوحَاتِ إسرائيلَ، ذلك أنَّها طوَّقتِ القُدسَ الشَّرقية بالمستوطنات، والعملُ جارٍ على دمجها في بلدية القُدس المدعوَّة موحَّدة.
وتهدفُ إستراتيجيةُ إسرائيلَ- بقدرِ ما تنتزع أراضي فلسطينيَّة في الضّفة الغربيَّة بذريعة توحيد القُدس- إلى تقليصِ المجال الماديِّ والسِّياسيِّ والنَّفسيِّ الَّذي يُبقي الفلسطينيِّين على أرضهم.
خِتامًا:
لا حلَّ لقضيَّة القُدس من دون مبادئَ لا تَراجُعَ عنها؛ وَهِيَ:

* رفضُ السِّيادة الإسرائيليَّة على القُدس المُوَحَّدة بقوَّة الاحتلال.ويستتبعُ هذا الموقف تساؤلاً حولَ زيارةِ القُدس تَضَامُنًا مع الشَّعبِ الفلسطينيِّ، وعمَّا إذا كانت بمثابةِ اعترافٍ واقعيٍّ بتلك السِّيادة.
* رفضُ التَّمييز بين الأديان الثَّلاثة، فلا تمنحُ أحدهَا تفوقًا بيِّنًا على حساب الدِّينَين الآخَرَينِ، من منطق غَلَبة السَّالب على المسلوبِ، والقالعِ والمقتلَع من أهل القُدس.
* الاعترافُ المتساوي بالبُعدين السِّياسيِّ والدِّينيِّ، فالقُدس عاصمةُ فلسطينَ، وهي في الوقت نفسه عاصمةٌ رُوحيَّة للمسلمين والمسيحيِّين، عُروةٌ لا انفصامَ لها بين الحقوق الوطنيَّة والعاطفة الدِّينيَّة.